الفصل الرابع
مواقف المفسرين من قضية العقل وفهم المتشابه

المبحث الأول
العقل مجاله وحدوده

العقل: مصدر عقل الثلاثي، يقال عقل فلان الكلام[1]، إذا عرفه على وجهه. وتقول عقلت البعير إذا قيدته بالعقال في فخذه. وعاقلة الرجل عصبته من القرابة الذين يتحملون عنه الدية في قتل الخطأ، سموا عصبةٌ لأنهم يحيطون بصاحبهم من كل جهة، أو شبه بالعصابة التي تحيط بالرأس، وسميت العاقلة عاقلةً لأن أقرباء القاتل يعقلون عادةً الإبل عند ولي الدم. قال صاحب القاموس: العقل: «هو نورٌ روحانيٌ به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية»[2] وفي الاصطلاح هو: «غريزةٌ وضعها الله في الإنسان تنمو بنمو المعرفة بالأسباب الدالة على المعنى المراد»[3] وسمي الفهم والبيان عقلاً لأنها نتاج العقل كما في قوله تعالى: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[4] فالكفار عقلوها عقل معنى وبيان لا

---

(١) القاموس المحيط مادة «عقل».

(٢)(٣) انظر ص ٢٠١ العقل وفهم القرآن وسنناقش هذا التعريف بعد قليل.

(٤) الآية: ٧٥ من سورة البقرة.

عقل اتباع وانقياد، لأنهم حادوا عنه وحرفوا معناه.. ويطلق العقل على[١]: القوة التي يحصل بها العلم، وعلى العلم المستفاد بالعقل لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾[٢].

فكل معنىً رفع به التكليف عن الإنسان لعدم عقله، فيراد به المعنى الأول، وهو القوة التي يحصل بها العلم كقوله ﷺ: (رفع القلم عن ثلاثة. النائم حتى يستيقظ، والصغير حتى يبلغ، والمجنون حتى يفيق)[٣].

منزلة العقل من الشرع عند المعتزلة:

العقل عند المعتزلة يقدم على الشرع، لأن العقل أصلٌ للسمع، لتوقف معرفة الله تعالى وإثبات الرسالة عليه.

فيقولون: إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية قدمت الأدلة العقلية على السمّعية، ووجه ذلك عندهم[٤]: إمّا أن يجمع بينهما وهو محال لأنه جمعٌ بين النقيضين، وإمّا أن يردا معاً، وهو محالٌ لما فيه من رفع النقيضين، وإما أن يقدم السمع على العقل، وهو محالٌ لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان قدحاً في العقل الذي هو أصله. والقدح في أصل الشيء قدحٌ في الشيء نفسه. فوجب تقديم العقل.

---

(١) انظر: مادة «عقل» من مفردات الراغب.

(٢) الآية: ١٦٤ من سورة البقرة.

(٣) رواه البخاري تعليقاً. انظر فتح الباري ٩/ ٣٨٨.

(٤) من كلام الرازي انظر ١/ ٢. موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.

مناقشتهم والرد عليهم:

إنّ التقسيم الذي ذكروه غير جامع ولا مانع، والواجب أن يقال[١]: إذا تعارض الدليل السّمعي والعَقلي فلا يخلو من أربعة أحوال وهي:

١ ـ أن يكون الدليلان قطعيين، ٢ ـ أو ظنيين، ٣ ـ ٤ ـ أو أحدهما قطعياً والآخر ظنياً.

فإن كانا قطعيين، فلا يجوز ولا يتصور تعارضهما ألبتة، سواءً كان المتعارضان سمعيين أو عقليين، أو أحدهما سمعياً والآخر عقلياً، لأنه لو تعارضا مع عدم إمكان التوفيق بينهما للزم الجمع بين النقيضين وهو محال.

وإن كان المتعارضان أحدهما قطعيٌ والآخر ظني، وجب تقديم القطعي سواء كان سمعياً أم عقلياً. لأن اليقين أقوى من الظن.

وإن كانا ظنيين، رجح أحدهما على الآخر، وأخذ بالراجح دون المرجوح سواء كان سمعياً أم عقلياً.

وقوله: «إن العقل أصلٌ للنقل، ولو قدم عليه النقل كان قدحاً في العقل الذي هو أصله» غير صحيح لأنهم إن أرادوا بقولهم هذا: هو أن العقل أصلٌ في ثبوته في ذاته، فهو ادعاءٌ باطلٌ، لأن ما ثبت بالسمع ثابتٌ في ذاته، سواءٌ علمنا ثبوته بالعقل أو بغيره أو لم نعلم لا بسمع ولا بعقل، كحقائق يوم القيامة وكيفية صفات الله ـ سبحانه ـ..

---

(١) انظر: ١/ ٥٧ فما بعدها من كتاب: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول. بهامش منهاج السنة النبوية.

فعدم علمنا بالحقائق والكيفية لا ينفي ثبوتها في نفسها. إذ عدم العلم ليس علماً بالعدم.

وإن أرادوا بقولهم: «العقل أصل النقل» أي أن العقل أصلٌ في معرفة دليل السمع وهذا دليل على صحته، قيل لهم: ماذا تريدون بالعقل؟ هل هو الغريزة؟ أو العلوم التي استفيدت بالغريزة؟ فإن كان الأول، فهو باطل، لأن الغريزة ليست علماً يتصور أن يعارض النقل وهي ـ أي الغريزة العقلية ـ شرطٌ في كل علمٍ عقليٍ أو نقليٍ، وما كان شرطاً في الشيء امتنع أن يكون منافياً له.

وإن أريد بالعقل العلوم التي استفيدت بالغريزة، فليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر. اهـ

ومذهب أهل السنة والجماعة: تقديم الشرع على العقل عند التعارض، لأن العقل مصدقٌ للشرع في كل ما أخبر به، أما الشرع فلم يصدق العقل في كل ما أخبر به، وتقديم العقل على الشرع ممتنعٌ متناقض، لأن كون الشيء معلوماً أو غير معلوم ليس صفةً لازمة لشيءٍ من الأشياء، بل هو من الأمور النسبية الإضافية، فالإنسان قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وقد يعلم بعقله اليوم ما جهله بالأمس، أو ما قد يجهله بالغد. وكل المسائل التي يقال تعارض فيها العقل والشرع، جميعها مما اضطرب فيه العقلاء، فيثبت أحدهم بالعقل ما نفاه الآخر أو أحال وجوده. ولو قيل بتقديم العقل على الشرع ـ والحالة هذه ـ للزم أن يحال الناس على ما لا سبيل إلى معرفته أو ثبوته، وحاشا شرع الله من هذا. يقول ابن تيمية: «وقد يعارض دليلهم بنظير ما قالوه ـ على فرض ثبوته ـ وذلك بأن يقال إذا تعارض

العقل والنقل وجب تقديم النقل، لأن الجمع بين المدلولين جمعٌ بين النقيضين، وتقديم العقل ممتنع، لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، وإذا أبطلنا دلالة العقل، لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل، لأن ما ليس بدليلٍ لا يصلح للمعارضة»[١].

ولعل أول فتنةٍ[٢] وقعت في تفسير آية تتعلق بذات الله سبحانه نتيجة تقديم العقل على الشرع ما وقع في بغداد سنة ٣١٧هـ بين أصحاب أبي بكر المروزي الحنبلي وبين العامة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[٣] فقد فسرت العامة المقام المحمود: بأن الله يجلس رسوله محمداً ﷺ معه على العرش، وذكر الطبري عن مجاهد في تفسير المقام المحمود أنه قال: (يجلسه معه على عرشه) وفسرها آخرون بأن المراد بها الشفاعة العظمى يوم القيامة، وهو الصحيح، وهو عقيدة أهل السنة والجماعة. قال ابن جرير: وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صح به الخبر عن رسول الله ﷺ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) سئل عنها قال هي: الشفاعة ـ وفي رواية ـ (قال هو المقام الذي أشفع فيه لأمتي)[٤] فهذا التفسير هو عقيدة أهل السنة، أما التفسير الأول فهو معتمد أعداء السنة من طوائف النفاة، كالمعتزلة المسمين عند ضعفاء العقول من المستشرقين وأتباعهم بالأنقياء

(١) ١/ ١٢٧ موافقة صحيح المنقول. بهامش منهاج السنة النبوية.

(٢) انظر: ١١/ ١٨٢ البداية والنهاية.

(٣) الآية: ٧٩ من سورة الإسراء.

(٤) انظر: ١٥/ ١٤٥ تفسير الطبري.

المدققين[١]. ومن هؤلاء الموصوفين بالتدقيق!! الإمام الزمخشري اللغوي المفسر الذي يؤول الحقائق العلمية ويتجاهل الدلالات اللغوية؟ ـ وهو العالم اللغوي الضليع ـ محاباة وتعصباً للرأي، انظر إليه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[٢] يقول فيها: «وجرح الله موسى بأظافر المحن ومخالب الفتن تجريحاً»[٣] وقد أدى به هذا التأويل الفاسد إلى نفي صفة الكلام عن الله سبحانه وتعالى، وإبطال الخصوصية لموسى عليه السلام بتكليمه ربه. والمفعول المطلق «تكليماً» يفيد التأكيد ولا يحتمل التأويل أو المجاز بوجهٍ من الوجوه.

وانطلاقاً من الاختلاف في تقديم العقل على السمع أو العكس نشأ الاختلاف في كثيرٍ من نصوص الأسماء والصفات ونصوص البعث يوم القيامة، ويتضح ذلك بالأمثلة الآتية:

وجود الجن:

لقد أنكر وجود الجن أصلاً بعض المعتزلة[٤] كشيخهم إبراهيم النظام[٥]، وأنكر بعضهم ظهور الجن للإنس. يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ﴾[٦] «فيه

(١) انظر: ١٢١ من كتاب مذاهب التفسير الإسلامي لجولد تسيهر.
(٢) الآية: ١٦٤ من سورة النساء.
(٣) ١/ ٥٦٩ تفسير الكشاف.
(٤) انظر: ١٣٥ من كتاب الفرق بين الفرق.
(٥) أبو إسحق إبراهيم بن سيار النظام أحد رؤوس المعتزلة شاعرٌ أديب متكلم. مشهور بالفسق له شواذ ومغالطات. كثيراً ما يطعن بأهل الحديث ويزدري بهم توفي في خلافة المعتصم.
انظر البغدادي: تاريخ بغداد ١/ ٩٧. وابن حجر: لسان الميزان ١/ ٦٧.
(٦) الآية: ٢٧ من سورة الأعراف.

دليل بين أن الجن لا يرون ولا يظهرون للإنس وأن إظهارهم أنفسهم ليس في استطاعتهم وإن زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرقة»[١] وهذا القول ادعاءٌ باطلٌ يؤدي إلى رد معجزة النبي ﷺ وكرامة الولي، وقد ثبت في الحديث الصحيح عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ أنه قال: (إن عفريتاً من الجن تفلّت علي البارحة ليقطع عليّ الصلاة فأمكنني الله منه، فأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد حتى تصبحوا وتنظروا إليه كلكم، فذكرت قول أخي سليمان: رب اغفر لي وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحدٍ من بعدي)[٢].

أما السحر عند المعتزلة:

فلا حقيقة له وإنما هو تخييلٌ وشعوذةٌ، فنفوا وقوع السحر على الرسول ﷺ لمنافاته في نظرهم للعصمة، وأدى بهم ادعاؤهم تقديم العقل على النقل إلى إنكار النصوص الصحيحة أو تأويلها بما يوافق مذهبهم الباطل. وقد تبعهم مع الأسف في هذا كثيرٌ من المعاصرين المتصدرين للتعليم والتوجيه[٣]. فلم يأخذوا بالأحاديث الصحيحة، كما لم يأخذ بها سلفهم المعتزلة، كحديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: سُحر النبي ﷺ حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله[٤]. وأنزل الله سورتي المعوذتين رقيةً للنبي ﷺ لما سحر.

---

(١) انظر: ٢/ ٩٨ تفسير الكشاف.

(٢) انظر: ١/ ٥٥٤ من صحيح البخاري بشرح فتح الباري.

(٣) مثل محمد عبده ورشيد رضا وسيد قطب.
انظر ١/ ٣٩٩ تفسير المنار وانظر ١/ ٢٣٤ في ظلال القرآن.

(٤) ٦/ ٣٣٤ من صحيح البخاري مع فتح الباري.

أما الإصابة بالعين:

فقد أنكرها الجبائي[١] من المعتزلة ومال إلى ذلك الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ﴾[٢] فهو يقول: «فإن قلت: هل للإصابة بالعين وجهٌ تصح به؟ قلت: يجوز أن يحدث الله ـ عز وجل ـ عند النظر إلى الشيء والإعجاب به نقصاناً فيه وخللاً من بعض الوجوه، ويكون ذلك ابتلاءً من الله وامتحاناً لعباده ليتميز المحققون «المعتزلة» من أهل الحشو، فيقول المحقق هذا فعل الله ويقول الحشوي هو أثر العين»[٣] وعلق ابن المنير على هذا بقوله: «إن كان مراده أهل السنة فهم يقولون تأثير العين من قبيل ربط الأسباب بالمسببات كربط النار بالإحراق، فالسبب مؤثرٌ في الظاهر، والله هو الفاعل في الحقيقة». اهـ. وقد جاء في الحديث الصحيح عن عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن رسول الله ﷺ أنه قال: (العين حق ولو كان شيء سابقاً القدر، سبقته العين. وإذا استغسلتم فاغسلوا) أخرجه مسلم[٤] والترمذي.

قال ابن الأثير[٥]: كان من عادتهم أن الإنسان إذا أصابته العين من أحدٍ جاء إلى العائن فجرد من ثيابه وغسل جسده ومعاطفه ووجهه

---

(١) هو شيخ المعتزلة أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي ولد بقرية «جبّى» في البصرة سنة ٤٣٥هـ وإليها ينتسب. له تفسيرٌ مطول فيه اختيارات غريبة. رد عليه أبو الحسن الأشعري. مات سنة ٣٠٣هـ.
انظر ابن كثير: البداية والنهاية ١٤١/١١ وابن العماد: شذرات الذهب ٢٤١/٢.

(٢) الآية: ٦٧ من سورة يوسف.

(٣) ٤٨٨/٢ من تفسير الكشاف.

(٤) انظر ٨٣/٧ من كتاب جامع الأصول.

(٥) المصدر السابق.

وأطرافه وأخذ المعين ذلك الماء فصبه عليه فيبرأ بإذن الله تعالى، وقال القرطبي[١]: «ومذهب أهل السنة ـ يعني الإيمان بالعين ـ وأنكره قومٌ مبتدعةٌ، وهم محجوجون بما يشاهد منه في الوجود، فكم من رجلٍ أدخلته العين القبر! ولكنه بمشيئة الله تعالى».

ومما أوله المعتزلة من آيات الكتاب وزعموه من باب التخييل أو التمثيل وفق مذهبهم:

الكرسي: في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ﴾[٢] ففسروا الكرسي بعدة أمور:

الأول: إنما يراد به تمثيلٌ وتخييلٌ للعظمة فقط، ولا ثمة كرسي ولا قعودٌ ولا قاعد[٣].

الثاني: أن كرسيه: علمه...

الثالث: أنه ملكه.

---

(١) انظر: ٤/٣٩٧ فيض القدير للمناوي.

(٢) الآية: ٢٥٥ من سورة البقرة.

(٣) هذا التعبير بدعيٌ حادثٌ لم يعرف على لسان السلف في القرون الثلاثة المفضلة وما بعدها، وأسماء الله وصفاته توقيفية. والكرسي غير العرش، لحديث: (ما الكرسي في العرش إلا كحلقة ملقاة في أرض فلاة) وتفسير الكرسي بالملك لا تعضده لغة العرب فإن الكرسي اسم لما يقعد عليه.

obeikandl.com

المبحث الثاني
فهم المتشابه

مادة (شبه) في اللغة[١] تدور على المثل. والتشبيه التمثيل ويقال: اشتبه الأمران وتشابها إذا أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا في النظر أو في نفس الأمر، ومنه الشبهة والشبهات.

ويطلق المتشابه في القرآن على عدة معانٍ:

١ ـ يطلق تارةً مقابل الإحكام كقوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[٢].

٢ ـ وتارة يطلق مقابل النسخ، كقوله تعالى: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾[٣].

وقد وصف الله القرآن كله بأنه متشابه كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[٤] ووصف بعضه بأنه

(١) انظر: مادة (شبه) من القاموس المحيط.
(٢) الآية: ٧ من سورة آل عمران.
(٣) الآية: ٥٢ من سورة الحج.
(٤) الآية: ٢٢ من سورة الزمر.

متشابهٌ، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾(١). وتشابه الكلام هو تماثله وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضاً. وهذا هو التشابه المثبت لكل القرآن أو بعضه، أما التشابه المنفي عنه فهو التضاد والتناقض الذي أخبر الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾(٢) وفي قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝٩﴾(٣).

والمتشابه المثبت للقرآن قد يكون في اللفظ كالقرء فإنه يطلق على الطهر وعلى الحيض، وقد يكون في المعنى كحقائق يوم القيامة، لقوله تعالى في وصف طعام أهل الجنة: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾(٤)، وقد يكون في كلا الأمرين، كما في البيان والإجمال والعموم والخصوص ونحو ذلك.

ومن المتشابه ما لا سبيل لأحدٍ إلى معرفته، كحقائق يوم القيامة والجنة والنار، ومنه ما يعرفه عامة الناس مما تعرفه العرب من كلامها، ومنه ما لا يعرفه إلا أهل الذكر الراسخون في العلم دون غيرهم. ومن هنا وقع الاختلاف في تأويل المتشابه في آية آل عمران: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ

(١) الآية: ٧ من سورة آل عمران.
(٢) الآية: ٨٢ من سورة النساء.
(٣) الآيتان: ٨، ٩ من سورة الذاريات.
(٤) الآية: ٢٥ من سورة البقرة.

عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾[١]. ومنشأ الاختلاف في فهم المتشابه قراءة الوقف أو الوصل في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ . .﴾ وكلاهما قراءتان ثابتتان[٢]. فقراءة الوقف على اسم الجلالة تدل على أن المتشابه لا يعلمه إلا الله وحده، وقراءة الوصل تدل على أن الراسخين في العلم يعلمون المتشابه. فتكون «الواو» عاطفة والراسخون معطوفاً على اسم الجلالة، وجملة «يقولون» في محل نصب حال.

والتأويل في لغة العرب يطلق على عدة معانٍ:

١ ـ التأويل بمعنى التفسير كما يقول ابن جرير: القول في تأويل قوله تعالى، أي ما جاء في تفسيرها من الآيات والأحاديث والآثار، وهذا معنى أن السنة هي تأويل القرآن.

٢ ـ التأويل حقيقة الشيء الذي يؤول إليه الكلام. وتأويل الخبر هو عين وقوع المخبر به كما يقال: «السماء ممطرة» فهذا خبرٌ تأويله حصول المطر بالفعل، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾[٣] فتأويل ذلك اليوم هو وقوع ما أخبر به القرآن من القيامة وأشراطها. . وقد أطلق المتأخرون معنىً للتأويل غير المعنيين السابقين فقالوا: التأويل: «هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به»[٤] وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل

(١) الآية: ٧ من سورة آل عمران.
(٢) انظر: تفسير الطبري ٣/ ١٨٢.
(٣) الآية: ٥٣ من سورة الأعراف.
(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٣/ ٢٨٨ و ٤/ ٦٨.

الخلاف، فإذا قال قائل هذا النص مؤول أو محمول قال له الآخر: هذا تأويل، والتأويل يحتاج إلى دليل، ويجب على المتأول للنص ما يلي: ١ ـ أن يبين احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه، ٢ ـ وأن يذكر الدليل الموجب للصرف عن المعنى الظاهر، وهذا هو التأويل الذي يتنازع فيه الناس في مسائل الصفات[١].

المراد بالآيات المتشابهات والمحكمات عند السلف[٢]:

اختلف في المراد بها على أقوال عدة منها:

١ ـ قيل إن الآيات المتشابهات هي الآيات المتروك العمل بها، والآيات المحكمات هي «الناسخات» المعمول بها. وبهذا قال ابن عباس وابن مسعود وقتادة والضحاك.

٢ ـ المتشابه من القرآن ما أشبه بعضه بعضاً في المعاني. والمحكم ما بينه الله من الحلال والحرام. وإلى هذا ذهب مجاهد.

٣ ـ المتشابه ما اشتبهت الألفاظ به من قصص النبيين وأممهم في تكرارها واختلاف ألفاظها واتفاق معانيها. أما المحكم فهو ما فصله الله في القرآن لأمة محمد ﷺ من قصص الماضين ما لم يتكرر.

٤ ـ المتشابه ما لم يكن لأحد إلى معرفته سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، والمحكم ما عرف العلماء تأويله وفهموا معناه.

فالقولان الثاني والثالث متفرعان عن دلالة المتشابه في اللغة العربية. وسواءٌ كان التشابه في الأحكام أم في القصص والأمثال فهو

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) انظر: ٣/ ١٧٢ تفسير الطبري.

بمعنى واحد، لأن اختلاف اللفظ مع اتحاد المعنى لا يستوجب أن يوصف القائل به بالزيغ والضلال وابتغاء الفتنة. والقول الأول متفق مع دلالة الآية: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَـٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ﴾[١]. فالناسخ هو المحكم والمنسوخ هو المتشابه الذي وسوس به الشيطان.

والضمير في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٢] يرجع إلى المتشابه كحقائق يوم القيامة والجنة والنار وعذاب القبر وكيفية صفات الله سبحانه وهذا مما لا يعلم تأويله إلا الله وحده، أما معرفة أمارات الساعة وغيرها من الغيبيات بمعرفة صفاتها ومعانيها فيعلمها الراسخون في العلم، بل لا يكون العالم راسخاً في العلم حتى يعلمها، ومن لم يعلم من القرآن إلا محكمه فقط، فليس من الراسخين في العلم. وتفسير المتشابه بالحقائق الغيبية هو من باب معرفة الأخبار، وتأويلها هو وقوع ما أخبر عنه. «وفرق بين معرفة[٣] الخبر ووقوع المخبر به، فالأول يقابل الإيمان والثاني يقابل العمل. فالخبر له صورة علمية مستقرة في نفس العالم، والمعنى المخبر به حقيقة ثابتة في الخارج عن العلم، وهو التأويل. وهذا هو الذي حمل مجاهداً ومن معه على الوقوف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ فجعلوا الراسخين في العلم يعلمون التأويل».

الحكمة في إنزال المتشابه:

أنزل الله المتشابه في القرآن وأوجب الإيمان به، لتحقق الابتلاء والامتحان مع عظم الثواب للمؤمن به، ومراعاةً لتفاوت الأفهام وتمايز

---

(١) الآية: ٥٢ من سورة الحج.
(٢) الآية: ٧ من سورة آل عمران.
(٣) انظر: ١٣/٢٨٣ مجموع الفتاوى.

القرائح. فلو كان القرآن كله محكماً وظاهراً للناس كلهم لانتفى التفاوت في الجهد، ولتساوى الناس في الجزاء، ولو كان كله متشابهاً خفياً لم يعلمه أحد. ولكن من رحمة الله بهذه الأمة أن جعل بعض آيات الكتاب محكماً جلياً والآخر مشتبهاً مشكلاً، فيفسر بعضه بعضاً، ويجتهد العلماء بمعرفة نصه وظاهره ومحكمه ومتشابهه، ليتميز العالم عن الجاهل، ويتبين المجد من المقصر، لا سيما أن القرآن قد نزل بلغة العرب ومعانيها فـ«لو كان القرآن كله ظاهراً مكشوفاً حتى يستوي في معرفته العالم والجاهل لبطل التفاضل بين الناس وسقطت المحنة وماتت الخواطر. ومع الحاجة تقع الفكرة والحيلة، ومع الكفاية يقع العجز والبلادة»[1] اهـ وقد تأول المعتزلة والشيعة الآيات المتشابهة تأويلات تؤول بهم إلى إنكار النص.

المعتزلة وتأويل المتشابه:

مذهب المعتزلة هو تقديم العقل على السمع وتحكيمه في كل شيء. ففي قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾﴾[2] يقول الزمخشري: «وفي هذه الآية كفرٌ بيّنٌ لقول من يزعم أن الله يضل عباده عن الحقيقة، حيث يقول للمعبودين من دونه: أأنتم أضللتموهم أم هم ضلوا بأنفسهم؟ فيتبرؤون من إضلالهم، ويستعيذون به أن يكونوا مضلين، ويقولون بل أنت تفضلت من غير سابقة على هؤلاء وآبائهم تفضل جوادٍ كريم... وإذا برأت الملائكة والرسل أنفسهم من نسبة الإضلال الذي هو عمل الشياطين إليهم واستعاذوا منه، فهم

(١) كتاب القرطين ١/ ٩١.

(٢) الآية: ١٧ من سورة الفرقان.

لربهم الغني العدل أشد تبرئةً وتنزيهاً منه... ولو كان هو المضل على الحقيقة لكان الجواب العتيد أن يقولوا: بل أنت أضللتهم»[١] اهـ والحامل للزمخشري على هذا التأويل إنما هو محاماته على مذهب المعتزلة في أن الله لا يخلق الضلال والشر، وإنما هو من خلق العبد وهذا القول باطل يرده العقل والنقل.

فمن العقل: أن الله وإن خلق الضلال للعباد، فإنه لم يقسرهم عليه، بل جعل لهم الخيار في اتباع الهدى أو الضلال. ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ﴾[٢]. أما حركاتهم غير الإرادية فلا تكليف لهم فيها. وأفعال العباد الاختيارية لها نسبتان:

إن نظر إلى كون الفعل مخلوقاً فهو منسوب إلى الله تعالى: وإن نظر إلى كونه اختيارياً للعبد، فهو منسوب إلى العبد. وبذلك قطعت الملائكة في قولهم: ﴿وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ ۚ﴾ فنسبوا نسيان الذكر إلى العباد.

وبيان بطلان قول المعتزلة من النقل قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ﴾[٣] والضلال داخل في مسمى الشيء، فلزم أن يكون مخلوقاً لله. وقوله تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ﴾[٤] والأصل في الأشياء الحقيقة، ولو كان الإضلال مستحيلاً على الله سبحانه، لما جاز أن يخاطب موسى ربه بما لا يجوز.

---

(١) انظر: تفسير الكشاف ٣/ ٢٦٩.

(٢) الآية: ٢٩ من سورة الكهف.

(٣) الآية: ١٦ من سورة الرعد.

(٤) الآية: ١٥٥ من سورة الأعراف.

ومن المتشابه عند الشيعة:

صفات الله كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[١] يقولون: «هذه الآية يشتبه المراد منها على السامع أول ما يسمعه، فإذا رجع إلى مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ استقر الذهن على أن المراد به التسلط على الملك والإحاطة بالخلق دون التمكن والاعتماد على المكان المستلزم للتجسيم المستحيل على الله سبحانه، وكذا قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ إذا رجع إلى مثل قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[٢] علم به أن المراد بالنظر غير النظر بالبصر»[٣] اهـ والحامل لهم على هذا التأويل المستلزم لنفي صفات الله سبحانه تأثرهم في منهجهم العقلي في المعتزلة في اتباع متشابه القرآن ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

ولقد ضرب عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ رجلاً[٤] كان يتتبع المتشابه بجريد النخل حتى ترك ظهره وبرة[٥]، ثم تركه حتى برئ، ثم ضربه فتركه حتى برئ، فدعا به، فقال صبيغ: إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً، وإن كنت تريد أن تداويني فقد والله برئت. فغربه إلى الشام، وكتب إلى واليه أبي موسى الأشعري: «ألاّ يجالسه أحدٌ من المسلمين حتى حسنت توبته، فأذن للناس بمجالسته»[٦] وكان عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ إذا سئل

---

(١) الآية: ٥ من سورة طه.

(٢) الآية: ١٠٣ من سورة الأنعام.

(٣) ٣/ ٢١ الميزان في تفسير القرآن.

(٤) اسمه صبيغ أحد موالي عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٥) الوبرة جرح في ظهر الدابة أي جعل ظهره كأنه وبرة.

(٦) انظر: ١/ ١٥٥ سنن الدارمي.

عن المتشابه أو عما لم يقع يقول: لأنت أحوج من صبيغ إلى عثاكيل[١] عمر. ولما ضرب عمر صبيغاً الضرب المبرح ومنع الناس أن يكلموه كان بحضرة جمهور الصحابة وعامتهم، ولم ينكر فكان إجماعاً. وبهذا يكون المعتزلة والشيعة قد ردوا النصوص وخالفوا الإجماع. والله أعلم.

موقف بعض المعاصرين من متشابه القرآن:

ينكر بعض[٢] المعاصرين ـ ممن كتب في علوم القرآن ـ وجود المتشابه في القرآن الكريم فهو يقول: «إن ذلك ـ أي وجود المتشابه ـ من شأنه أن يمزق وحدة القرآن، وأن يقيم فيه الحواجز والسدود، وأن يجعل بعضه قرآناً وبعضه أصواتاً تنطق ولا تفهم. فهو إيمان عجز واستسلام.. وإيمان فلق مذعورٍ ليس له جذورٌ تمسك به في قلب صاحبه» اهـ.

ويقول آخر[٣] في نقده لمنهج ابن تيمية في تفسير المتشابه: «قول ابن تيمية: «أن قراءة الآية تفسيرها» غير مفهوم، وإلا لبطلت الحجة لكل ما خطه المسلمون في تفسير القرآن، وقوله ـ يعني ابن تيمية ـ أنهم فسروها بما يخالف تأويلات الجهمية أولى به أن يكون مذهب «رد فعل»، كما يمكن أن تسميه من أن يكون كلاماً له معنى على أحد الوجوه المعقوله لمعاني الكلام، كما يبدو لنا أن حماسة ابن تيمة لإقحام السلف في كل ما يراه ويدلل عليه قد أوقعه في بعض

(١) واحدها عثكول وهو عذق النخلة أو شماريخه.

(٢) هو الأستاذ عبد الكريم الخطيب.
انظر كتابه: «قضايا القرآن» ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٣) هو الدكتور: عدنان زرزور في كتابه: «متشابه القرآن دراسة موضوعية».

المفارقات، ونعتقد أن ابن تيمية رحمه الله كان في غنى عن القول بأن السلف لم يجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم معناه، ومحاولة الانتصار بهم بهذا القول... لأنه لا أحد من المسلمين لا الجهمية ولا غيرهم زعموا ذلك فلا دخل هنا لسلف أو خلف.[1] اهـ.

---

(١) ص ١٥٧ متشابه القرآن ـ دراسة موضوعية.
إن قول الأستاذ عبد الكريم الخطيب: «إن الإيمان بالمتشابه إيمان عجز واستسلام.. إلخ قولٌ قد جانب الصواب، فقد حكم عقله وهواه مخالفاً نص آية آل عمران ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ الآية. فالإيمان ووجود التشابه في القرآن لا يمزق وحدته، وإنما يقويها ويدعمها، إذ رد المتشابه إلى المحكم من حقيقة الإيمان، فإن الذي أمرنا بتطبيق محكم القرآن هو الذي أمرنا بالإيمان بمتشابهه. فالإيمان بمتشابه القرآن والإيمان بحقائق أسماء الله وصفاته دون تشبيه أو تعطيل هو من الغيب الذي أمرنا الله بالإيمان به ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [سورة البقرة: ٢، ٣] وهل الإيمان بالغيب إيمان عجز واستسلام ـ سبحانك هذا بهتان عظيم.
أما نقد الأستاذ عدنان زرزور لابن تيمية في تقرير منهج السلف في الإيمان بالمتشابه، فهو تهجم على منهج السلف أكثر منه نقداً لكلام ابن تيمية نفسه، فإن ابن تيمية لم يقل بأن قراءة الآية تفسيرها. وقد تتبعت كلامه رحمه الله في بحث المتشابه في جميع ما اطلعت عليه من كتبه ولم أجد لهذه الجملة ذكراً.. فهو ادعاء وتقول على شيخ الإسلام ابن تيمية بدون دليل. والذي يظهر أن هذا مجرد فهم فهمه الكاتب خطأ من كلام ابن تيمية رحمه الله فنسبه إليه دون نظرٍ أو تدقيق. فإن ابن تيمية لم يقل: «... إن قراءة الآية تفسيرها» بل قال: «إن تفسير الآية هو تأويلها ووقوع ما أخبرت به الآية هو عين تأويلها». وإليك نص كلامه: «والذين في قلوبهم زيغ يدعون المحكم الذي لا اشتباه فيه مثل: ١ ـ الآية ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [سورة الحج: ٣٤]. ٢ ـ ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ۝١٤﴾ [سورة طه: ١٤]. ٣ ـ ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ [سورة الإسراء: ١١١]. ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [سورة الإخلاص: ٣، ٤]. ويتبعون المتشابه=

.....

= ابتغاء الفتنة ليفتتن به الناس إذا وضعوه على غير مواضعه وابتغاء تأويله وهو الحقيقة التي أخبر عنها.

وذلك أن الكلام نوعان: إنشاء فيه أمر وإخبار، فتأويل الأمر هو نفس الفعل المأمور به، كما قال من قال من السلف، أن السنة هي تأويل الأمر، قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: (سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي) يتأول القرآن تعني قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ۝٣﴾ [سورة النصر: ٣]. وأما الأخبار فتأويله عين الأمر المخبر به إذا وقع ليس تأويله فهم معناه.

وقد جاء اسم «التأويل» في القرآن في غير موضع، وهذا معناه. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝٥٢ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾[سورة الأعراف: ٥٣] فقد أخبر أنه فصل الكتاب. وتفصيله بيانه وتمييزه بحيث لا يشتبه، ثم قال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ أي ينتظرون ﴿إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ إلى آخر الآية. وإنما ذلك مجيء ما أخبر القرآن بوقوعه من القيامة وأشراطها: كالدابة ويأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها ومجيء ربك والملك صفاً صفاً وما في الآخرة من الصحف والموازين والجنة والنار وأنواع النعيم والعذاب وغير ذلك، فحينئذ يقولون: ﴿قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾.

ويبين ابن تيمية معنى الإحكام والتشابه بياناً شافياً في الرسالة التدمرية، فهو يقول: «إن الله وصف القرآن بأنه محكم وبأنه متشابه، وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه، فينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه، قال الله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ [سورة هود: ١] فأخبر أنه أحكم آياته كلها وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾ [سورة الزمر: ٣٣] فأخبر أنه كله متشابه. (مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٧٧).

والحكم هو الفصل بين الشيئين، والحاكم يفصل بين الخصومة، والحكم فصل بين المتشابهات علماً وعملاً إذا ميز بين الحق والباطل والصدق والكذب والنافع والضار. وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار، فيقال حكمت السفيه وأحكمته إذا أخذت على يديه، وحكمت الدابة وأحكمتها إذا جعلت لها «حكمة»، وهي ما أحاط بالحنك من اللجام، وإحكام الشيء إتقانه. فإحكام الكلام إتقانه بتمييز=

.....

= الصدق من الكذب في إخباره وتمييز الرشد من الغي في أوامره. والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان، فقد سماه الله حكيماً بقوله: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [سورة يونس: ١] فالحكيم بمعنى الحاكم كما جعله بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَكۡثَرَ ٱلَّذِي هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ٧٦﴾ [سورة النمل: ٧٦]، وجعله مفتياً في قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [سورة النساء: ١٢٧] أي ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن. وجعله هادياً ومبشراً في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [سورة الإسراء: ٩] وأما التشابه الذي يعمه فهو ضد الاختلاف المنفي في قوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ٨٢﴾ [سورة النساء: ٨٢] وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿إِنَّكُمۡ لَفِي قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ ٨ يُؤۡفَكُ عَنۡهُ مَنۡ أُفِكَ ٩﴾ [سورة الذاريات: ٩].

فالتشابه هنا هو تماثل الكلام وتناسبه بحيث يصدق بعضه بعضاً، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته إذا لم يكن هناك نسخ. وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته بل ينفيه أو ينفي لوازمه، بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضاً، فيثبت الشيء تارةً وينفيه أخرى، أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد. ويفرق بين المتماثلين، فيمدح أحدهما ويذم الآخر. فالأقوال المختلفة هنا: هي المتضادة والمتشابهة هي المتوافقة.

وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضاً ويعضد بعضها بعضاً ويناسب بعضها بعضاً ويشهد بعضها لبعض ويقتضي بعضها بعضاً، كان الكلام متشابهاً، بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضاً.

فهذا التشابه العام: لا ينافي الإحكام العام، بل هو مصدق له. فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضاً، ولا يناقض بعضه بعضاً، بخلاف الإحكام الخاص فإنه ضد التشابه الخاص. والتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله وليس كذلك.

والإحكام هو الفصل بينهما، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر، وهذا التشابه إنما=

.....

= يكون بقدرٍ مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما. ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهاً عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك. فالتشابه الذي لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية يشتبه على بعض الناس دون بعض. ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم الاشتباه، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا، فظن أنه مثله، فعلم العلماء أنه ليس مثله وإن كان مشبهاً له من بعض الوجوه. ومن هذا الباب الشبه التي يضل بها بعض الناس، وهي ما يشتبه فيها الحق والباطل حتى تشتبه على بعض الناس، ومن أوتي العلم بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل والقياس الفاسد، إنما هو من باب الشبهات لأن تشبيه للشيء في بعض الأمور بما لا يشبهه فيه، فمن عرف الفصل بين الشيئين اهتدى للفرق الذي يزول الاشتباه والقياس الفاسد» اهـ. (مجموع الفتاوى ٣/ ٦٠، ٦٢).

أما قول الأستاذ عدنان: «أن رأي ابن تيمية ـ رد فعل ـ»، فهذا الوصف هو أولى به منه، حيث إن نقده له هو تهجمٌ شخصيٌ أكثر منه نقداً علمياً، وكيف يكون ما قرره ابن تيمية رد فعل، وهو إنما يقرر مذهب السلف في كل جزئية، مبرهناً عليها بأدلةٍ من العقل والنقل؟ ولكن الأستاذ عدنان آلمته صراحة الحق عند ابن تيمية لما خالفت ما يعتقده مما جعله يتهمه بالعاطفة المجردة حيناً وإقحام السلف في كل ما يراه، مما أوقعه في بعض المفارقات!! على حد قوله حيناً آخر.

فهل يستطيع الدكتور الفاضل أن يبين لنا بعض هذه المفارقات التي وقع فيها ابن تيمية؟ بشرط أن يتجرد هو نفسه من عنفوان حماسته ومسلماته في التشبيه والتأويل التي تلقنها صغيراً، وقسى عوده عليها كبيراً، وإلا فما الذي يضيره وقد بدت له حجة ابن تيمية قويةً أن يعترف له بالحق؟ ولكن التعصب أعماه فراح يقول معقباً على كلام ابن تيمية: «إن السلف لم يجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم معناه» بقوله: «إن ابن تيمية في غنى عن القول بمثل هذا لأنه لم يقل به أحد من المسلمين، لا الجهمية ولا غيرهم زعموا ذلك، فلا دخل هنا لسلف أو خلف» ص ١٥٧ من «كتاب متشابه القرآن».

وقوله: «إن المنهجية هي السبب في اعتقاد ابن تيمية ظواهر النصوص وأنه لا يرى فيها تعارضاً» ص ١٦٠ من كتابه متشابه القرآن، ماذا يريد بالمنهجية؟ هل هي اتباع السلف في اعتقاد ظواهر النصوص وعدم تعارضها ـ إن كان هذا، فهو حق، فعلام يلوم ابن تيمية إذن. وإن كانت المنهجية عنده هي التعصب للرأي بدون=

.....

= دليل، أو هي مجرد الجمود على التقليد فهو بهذا الوصف أحق به منه. لما عرف من حال ابن تيمية في البحث ومنهجه في التأليف من الاستدلال على ما يراه. ومن سلامة نقله لأقوال العلماء وتحريه في ذكر وجهة نظرهم مضافاً لهم وقوة حجته لما اختاره، ورده على من خالفه يعلم ذلك من قرأ كتبه وأنصفه من نفسه. والأمر العجيب من الكاتب الموضوعي!! أنه ينقل القول مبتوراً عما قبله وما بعده ليتفق مع رأيه وهواه.. فنراه لما نقل عن كتاب «تفسير النصوص في الفقه الإسلامي» للدكتور محمد أديب الصالح قوله في المتشابه: «إن علماء الأصول قد أطالوا القول في هذه المسائل ـ مسائل المتشابه ـ فهو نقل استطردوا إليه ليس مكانه مباحث أدلة الأحكام والمناهج التي يتوصل بها إلى استنباط تلك الأحكام وإنما مكانه مباحث العقيدة وعلم الكلام» اهـ.

فحذف الباحث جملة: «وإنما مكانه مباحث العقيدة وعلم الكلام» انظر ص ٤٠ من كتاب «متشابه القرآن» ليوهم القارئ بأن مباحث هذه المسائل المتشابهة في العقيدة مظنتها كلام المفسرين ليوافق منهجه في إقحام اصطلاحات علماء الكلام في فهم آيات الصفات في القرآن. والله أعلم.